24 January 2003

الدورة السابعة والخمسون

البند ٩٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/57/537)]

٢٧٠/٥٧ - التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها المتعلقة بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة،

ولا سيما قرارها ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢١١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، فضلا عن قرار المجلس الاقتصادي

والاجتماعي ٢١/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، واستنتاجاته المتفق عليها ١/١٩٩٥ المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ و ٢/٢٠٠٠

المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ و ١/٢٠٠٢ المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي

تعقدها الأمم المتحدة، بما فيها مؤتمر قمة الألفية^(١)،

وإذ تعيد تأكيد أن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٢) وفي

نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، توفر أساسا شاملا للإجراءات التي تتخذ على الصعيد الوطني والإقليمي

والدولي والرامية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة وتحسين

ظروف معيشة البشر في كل مكان،

(١) A/57/75-E/2002/57.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥، المرفق.

وإذ تعيد التأكيد أيضا أنه على الرغم من أن لكل مؤتمر من مؤتمرات الأمم المتحدة وحدته المواضيعية، ينبغي أن ينظر إلى المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على أنها مترابطة وتساهم في إيجاد إطار متكامل لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية، والشراكة الدولية من أجل التنمية،

وإذ تدرك ضرورة مواصلة الجهود باستخدام الهياكل القائمة، أي الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية، من أجل المتابعة والتنفيذ المنسقين والمتكاملين للالتزامات المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية وغيره من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، من أجل تعزيز التنسيق وفعالية وكفاءة الإجراءات المتخذة على جميع الصعد،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة تعزيز دور الجمعية العامة بوصفها أعلى آلية حكومية دولية تتولى صياغة وتقييم السياسات بشأن المسائل المتصلة بالمتابعة المنسقة والتكاملة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة،

وإذ تعيد تأكيد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يواصل تعزيز دوره بوصفه الآلية المركزية للتنسيق على نطاق المنظومة والتي تتولى بالتالي تعزيز المتابعة المنسقة لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة،

وإذ تؤكد على أنه يجب على اللجان الفنية ذات الصلة، وحسب الاقتضاء، الهيئات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، أن تقوم ضمن ولاياتها بالاضطلاع بمسؤولياتها على النحو المحدد في نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وأن تواصل تعزيز دورها بوصفها المحافل الرئيسية للمتابعة والاستعراض من جانب خبراء للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ويجب عليها في هذا الصدد أن تعزز جهودها في مجال زيادة التعاون والتنسيق المشتركين بين الوكالات لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ تسلّم بأن عملية المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة لا ينبغي أن تشمل إعادة التفاوض بشأن أي نتائج لتلك المؤتمرات، بما في ذلك ترتيباتها المؤسسية المحددة المتعلقة بالمتابعة،

١ - **تقرر** إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة، برئاسة رئيس الجمعية، له نائبان للرئيس ينتخبهما الفريق العامل؛

٢ - **تقرر أيضا** أن يكون عمل الفريق العامل متماشيا مع أحكام القرار ٢٢٧/٥٠ ومع آليات المتابعة التي قررتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة وأن يحترم الطابع المترابط لنتائجها وكذلك الوحدة المواضيعية لكل مؤتمر، وتؤكد على أن القضايا المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات التي يتعين مواصلة النظر فيها في الهيكل القائم ينبغي البت فيها على الصعيد الحكومي الدولي وأن تركز على التنفيذ، مع مراعاة أن تكون عملية المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة عملية منصفة ومتوازنة وأن تحترم مبدأ تعددية الأطراف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة؛

- ٣ - **تقرر كذلك** أن يقدم الفريق العامل توصيات محددة لضمان المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة وبذلك يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٦)، مع أخذ عملية الإصلاح المستمرة للأمم المتحدة والقرار ٢٢٧/٥٠ في الاعتبار، فضلاً عن الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة؛
- ٤ - **تقرر** أن ينظر الفريق العامل أيضاً في أعمال الجمعية العامة ولجنتيها الثانية والثالثة المتصلة بالتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، وكذلك طرق تقديم التقارير إلى الجمعية العامة، مع مراعاة الدور الذي يضطلع به كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية وأجهزته الفرعية؛
- ٥ - **تقرر أيضاً** أن يقدم الفريق العامل مقترحات عن أفضل طريقة لتناول استعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة، بما في ذلك شكل الاستعراض ووتيرته، مع مراعاة ضرورة الاعتراف بالدور النشط لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة؛
- ٦ - **تقرر كذلك** أن تظل القرارات التي ستتخذ في المستقبل بشأن متابعة المؤتمرات التي توشك أن تنقضي عشر سنوات على عقدها معلقة ريثما تبت الجمعية العامة في تقرير الفريق العامل؛
- ٧ - **تقرر** أن ينظر الفريق العامل في كيفية كفاءة إدماج نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ضمن برامج عمل أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وكفالة المراعاة التامة لها، حسب الاقتضاء، في العمل التنفيذي وأطر العمل القطرية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وفقاً للأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية، وتطلب إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وإلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن يساهما في هذا التصور للمتابعة المتكاملة للمؤتمرات؛
- ٨ - **تقرر أيضاً** أن يبدأ الفريق العامل أعماله الموضوعية أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وأن يقدم تقريره قبل يوم الجمعة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ لتنظر فيه الجمعية العامة وتتخذ إجراء بشأنه قبل اختتام الدورة السابعة والخمسين في عام ٢٠٠٣؛
- ٩ - **تقرر كذلك** أن ينظر الفريق العامل في جلسته الأولى في برنامج عمله، بما في ذلك مسألة وتيرة انعقاد اجتماعاته ومدتها ضمن الحدود الزمنية المقررة في الفقرة ٨ أعلاه؛
- ١٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين بنداً معنوناً "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة" بوصفه أحد البنود التي ينظر فيها في الجلسات العامة.

الجلسة العامة ٧٨

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢